مقياس كمي مقترح لتحليل الادراك السياسي العربي
دراسة في الادراك المصري للتهديد في أزمة 1967 (1)

مصطفى علوي سيف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

بدأ الاهتمام بدراسة الادراك والتصور وغير ذلك من الأبعاد النفسية المؤثرة في العلاقات الدولية منذ الخمسينيات من هذا القرن. ولقد أعطى Boulding (1956; 1961: 391) وزنا ضخما للادراك في أثره على صنع السياسة الخارجية حين قال «أن القرار السياسي لا يتشكل على النحو الذي يمليه الموقف الذي تواجهه القيادة كما هو في الواقع، بل أنه، أي القرار السياسي، يتحدد بدرجة أكبر وفقا لادراك القيادة للموقف المحيط به والمتغيرات المؤثرة فيه. ولقد تعددت النماذج الفكرية التي تركز على الادراك في تحليلها للأزمات الدولية. بيد أننا ننحو الى اعتبار الادراك واحدا من المتغيرات المؤثرة في تشكيل السلوك الدولي، دون مبالغة تجعل منه المتغير الأوحد ولا حتى المتغير الأكثر تأثيرا في مختلف المواقف.

ثمة عديد من العناصر التي تتفاعل فتكوِّن ادراك القيادة السياسية ومنها الخبرة التاريخية للقيادة، والمصالح سواء كانت شخصية أو فئوية أو طبقية، والايديولوجية ان وجدت، ونظام القيم الذي تملكه القيادة، وكذلك تيار المعلومات المتدفق الى القيادة بخصوص الموقف المحيط بها (ربيع، 1973 : 234). وقد تغلب الخبرة الماضية على المعلومات الجديدة، وهنا يكون الادراك السياسي للقيادة جامدا ومنغلقا، حيث يستمر الإدراك القديم سائدا دون أي تأثير للمعلومات الجديدة الخاصة بالموقف الجديد. ولكن قد تغلب المعلومات الجديدة على عنصر الخبره الماضية، وهنا يكون الادراك السياسي منفتحا يسمح باستقبال المعلومات الجديدة واستيعابها والاستجابة لما قد تعنيه من تطور وتغير يستلزم تطوير الادراك القديم للمشكلة حتى يتلاءم مع التطور الجديد فيها. ويعتمد الأمر هنا على نظام القيم الخاص بالقيادة (Sprout & Sprout, 1961 : 12) فنظام القيم هو بمثابة

العدسة التي تسمح باستقبال المعلومات الجديدة من جانب القيادة السياسية أو برفض هذه المعلومات أو تعديلها وقبولها بشكل معدل. فاذا كانت قيم القيادة جامدة صعب استقبال المعلومات الجديدة المخالفة لتلك القيم، والعكس صحيح (Holsti, 1962 : 345 - 346). وكل هذه العناصر تتفاعل اذن لتكون الادراك السياسي للقيادة الذي يمكن تعريفه بأنه وعي القيادة بالبيئة المحيطة بها (سليم، 1983). وقد يكون ذلك الوعي أو الادراك سليما، وقد ينحرف عن الواقع الفعلي. وسوف نعتمد في تحليل ادراك القيادة السياسية للأزمة على «تحليل المضمون» كأداة منهجية معتمدة في تحليل الادراك السياسي. وقد اعتمدت هذه الأداة من جانب مدرسة ستانفورد التي أصدرت مؤلفها عن استخدام تحليل المضمون في تحليل الأزمات الدولية وبخاصة في تحليل ادراكات القيادات في تلك الأزمات [2].

واذ نلجأ الى تحليل الادراك فان علينا التخلص من الانتقادات التي توجه الى المناهج الادراكية في أدب العلاقات الدولية. وأول هذه الانتقادات أن أثر الادراك في صنع القرار ضعيف. فقرار السياسة الخارجية يصنع في مؤسسات. ونحن لا ننكر دور المؤسسات لكننا لا نهمل أثر الادراك في نفس الوقت اذ أننا ندرك أن اتخاذ القرار يتم من خلال شخص واحد لا بد وأن تنعكس ادراكاته على القرار الذي يتخذه. وثاني هذه الانتقادات أن المناهج الادراكية تركز على متغير واحد أو ما يسمى Reduction Fallacy. اننا نواجه هذا الانتقاد برؤية منهجية شاملة تهتم ليس فقط بالمتغير الادراكي ولكن ايضا بالمتغيرات السلوكية والمؤسسية والبيئية في تحليل الأزمة. وثالث هذه الانتقادات يتجه الى عملية قياس الادراك، اذ يمكن لصانع القرار، في رأى البعض، أن يتعمد تزييف ادراكه في أقواله المنشورة. ونحن نسلم أن ذلك التزييف يمكن أن يحدث، وهو إن وقع يصعب ان لم يستحيل، القيام بعملية قياس موضوعية للادراك.

ومن ثم كان علينا الاهتمام بهذه المشكلة قبل الخوض في عملية القياس الكمي لادراكات القيادة المصرية باستخدام أداة تحليل المضمون. فاذا كان التزييف والمناورة والخداع أمورا واقعة في الوثائق المنشورة عن قائد ما، فان قيودا ومحاذير عديدة ترد على استخدام تحليل المضمون كأداة لتحليل الادراك وقياسه. ومن أجل هذا قمنا أولا بقراءة فاحصة متأنية للوثائق المصرية التي اعتمدناها مصدرا لقياس ادراك القيادة المصرية لأزمة 1967 حتى نتبين اذا ما كان ثمة احتمال للمناورة والخداع والتزييف بغية تغطية الادراك الحقيقي فيها بادراك مزيف ومناور. وكانت هذه الوثائق هي خطب وأحاديث وتصريحات ورسائل الرئيس جمال عبد الناصر التي صدرت عنه أثناء الأزمة ونشرت في كتاب وثائق عبد الناصر الذي صدر عن مركز الدراسات السياسية بالاهرام عام 1973. ومن هذه القراءة اتضح ان احتمالات المناورة والخداع في السلوك القولي للرئيس عبد الناصر أثناء الأزمة

كانت عند حدها الأدنى. فأهداف مصر في ادراك عبد الناصر كانت تتمثل في ردع إسرائيل عن ضرب سوريا أولا، ثم استعادة وضع ما قبل حرب عام 1956 ثانياً. وذلك واضح في سلوكه القولي. كذلك فان القراءة الكيفية الأولى والفاحصة لوثائق عبد الناصر خلال الأزمة أوضحت ثقته الكبيرة في قوة مصر وقدرتها، كما أوضحت ادراكه للتأييد السوفيتي وللموقف المناهض من جانب الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية وادراكه للتأييد العربي أثناء الأزمة. وقد يمكن تفسير ضعف احتمال المناورة والخداع في هذا المقام وفقا لما هو معروف من ان احتمالات المناورة والخداع في مخاطبة العالم الخارجي تقل عنها في مخاطبة الجماهير في الداخل في العالم الثالث. كما أن مواقف الازمات تتسم بالحساسية والشدة، ومن ثم فان كل كلمة تصدر عن قيادات أطراف الأزمة، لها وزنها وأهميتها، فتكون المساحة المتروكة للخداع والمناورة فيها ضئيلة.

ويقودنا ذلك الى تعريف تحليل المضمون كأداة منهجية، وتحديد خطوات اجرائه. فتحليل المضمون هو أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية للمحتوى الظاهر لرسالة اتصالية ما (سالم، 1978 : 29)، وهو كأداة للدراسة الكمية يلاحظ مادة ومضمون الرسالة ويصفها كميا، أى يعطي لها أوزانا رقمية. أما خطوات اجراء تحليل المضمون فتبدأ بتحديد مشكلة البحث والنظرية أو النموذج المقترح لمعالجتها وفروضه، وبعد ذلك تأتي عملية اختيار العينة التي تشكل المادة المراد تحليل محتواها، ثم عقب تحديد العينة تتم قراءة الوثائق المكونة لها وترميزها Coding وفقا لنظام معين، ثم أخيرا تصنيف وحدات التسجيل ـ أو الجمل ـ وفقا للفئات Categories أو المتغيرات التي يحددها الباحث، والقيام بعملية القياس الكمى بمعنى اعطاء وزن رقمي لكل من هذه الجمل (North et al., 1968 : 39 - 50).

مشكلة وفروض البحث

لسنا في حاجة الى الاسهاب في هذه الخطوة الاولى اذ أن الذي يعنينا هنا هو التعرف على ادراكات وتصورات القيادة المصرية أثناء الأزمة. ويمكن صياغة مجموعة الفروض التي نسعى الى اختبارها باستخدام تحليل المضمون على ضوء أدب الأزمات الدولية، ومن هذه الفروض [3] :

1) أنه في موقف الأزمات يزيد ادراك الأطراف للتهديد المتجه الى أهداف وقيم سياساتها الخارجية.

2) في موقف الأزمة تدرك القيادة تزايد احتمالات الحرب.

3) كلما زاد ادراك القيادة للتهديد الخارجي قل ادراكها لقوة دولتها في الأزمة.

4) كلما زاد ادراك القيادة للتهديد يزيد ادراكها للاحباط ـ أو عدم الرضا ، والعكس صحيح.

5) أن ثمة علاقة ارتباط بين ادراك القيادة للرضا وبين ظهور الرغبة في استمرار الوضع القائم في ادراكها. أما ادراكها للاحباط فإنه يتوافق مع الرغبة في التغيير.

وسنهتم في الدراسة الحالية باختبار الفرض الأول ومدى انطباقه على حالة مصر في ازمة 1967 .

المتغيرات المراد قياسها : المتغير المراد قياس ادراك القيادة المصرية له أثناء أزمة 1967 هو متغير التهديد. والمقصود بالتهديد هو التحدي الموجه ضد أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة من جانب الخصم للاضرار بها. وهكذا فانه يعنينا أن نتعرف على ادراك القيادة المصرية للتهديد من حيث مصادره والمستهدفين به والقيم والأهداف المهددة فضلا عن أنماط التهديد، وذلك على النحو المبين تفصيلا في الجزء التطبيقى من هذه الدراسة.

العينة : الخطوة الأولى في اختيار العينة تتمثل في تحديد صناع القرار الأساسيين أثناء الأزمة. ولقد اتفق المحللون على أن الرئيس عبد الناصر كان هو صانع القرار الرئيسي وان كان للمشير عبد الحكيم عامر دور هام في التأثير على صنع القرار وبصفة خاصة في التأثير على عملية تنفيذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي. ولذا كان الواجب أن نقوم بتحليل مضمون الوثائق التي خلفها الرجلان عن الأزمة. ولكن لسوء الحظ فانه لا يوجد سوى الوثائق المنشورة التي صدرت عن الرئيس عبد الناصر. أما المشير عامر فلم يترك سلوكا قوليا مسجلا في تلك الأزمة، ولذا فانه يصعب من الناحية العملية تضمين مدركاته أثناء الأزمة ـ رغم اهميتها ـ في هذه الدراسة. ولما كانت الفترة الزمنية للدراسة محدودة فاننا قد اخضعنا كل الوثائق التي خلفها عبد الناصر عن الأزمة لتحليل كمى للمضمون، وهي كما نشرت في كتاب وثائق عبد الناصر على النحو التالي :

خطاب في 1967/5/2، خطاب في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية في 1967/5/22، خطاب في أعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في 1967/5/26، حديث الى ممثلي اجهزة الاعلام العالمية والعربية وردوده على الأسئلة في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القاهرة في 1967/5/28، كلمة في أعضاء مجلس الامة في 1967/5/29، كلمة بمناسبة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الاردن في 1967/5/30، رسالة الى الرئيس الامريكي ليندون جونسون في 1967/6/2، كلمة بمناسبة انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن في 1967/6/4، بيان الى الشعب والى الامة العربية لاعلان التنحى عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/9، رسالة الى مجلس الامة بالعدول عن التنحي عن رئاسة الجمهورية في 1967/6/10، وخطاب عيد الثورة الخامس عشر في 23 يوليو 1967 (وثائق عبدالناصر، 1973)، هذا فضلا عن الاستفادة من خطب عبدالناصر

وتصريحاته واحاديثه التالية لذلك واستخدامها في المقارنة مع النتائج التي تم التوصل اليها بالتحليل الكمي للوثائق السابقة.

التسجيل والترميز: يتعلق الأمر هنا بتحديد وحدة التسجيل التي قد تكون الكلمة أو الجملة او الفقرة. ولقد اتفق على اعتبار الجملة وحدة التسجيل في دراسات الادراك لدى مجموعة ستانفورد (North et al., 1968) ونحن نأخذ بذلك أيضا. والجملة كوحدة للتسجيل ينبغي ان يتفق لها مجموعة من الشروط تتمثل في ان تحوي الجملة فاعلا واحد (اي دولة فاعل واحد)، ومستهدفا واحدا (دولة يتجه اليها الفعل)، وفعلا او تحركا واحدا تعبر عنه الجملة، وقائدا او زعيما مدركا واحدا، بحيث اذا كان لدينا جملة تعبر ان ادراك زعيمين او اكثر فانه يجب تجزئتها الى جملتين او اكثر تكون كل واحدة منها معبرة عن ادراك زعيم واحد. وكذلك الحال اذا كانت الجملة تحوي اكثر من دولة فاعل ينبغي تجزئتها. فلو فرضنا مثلا انه صدر بيان مشترك عن زيارة رئيس سوريا لمصر في عهد الرئيس عبدالناصر، وانه جاء في هذا البيان جملة تقول: ان اسرائيل ومعها الولايات المتحدة تمثل تهديدا قويا للدول العربية الثورية مثل مصر وسوريا فهذه جملة واحدة، ولكن حين تطبيق اسلوب تحليل المضمون عليها فانها تنقسم الى عدة جمل. فهي معبرة عن ادراك كل من الرئيس عبدالناصر والرئيس السوري ومن ثم فهي جملتان من هذا المنطلق، وهي تتضمن اسرائيل والولايات المتحدة كدولتين فاعلتين، وهي جملتان كذلك من هذا المنطلق، وهي تتضمن مصر وسوريا كدولتين مستهدفتين بالتهديد فهي جملتان من هذا المنطلق. ثم انه يمكن وضعها تحت متغير او فئة التهديد باعتبار الفعل فيها هو التهديد، كما يمكن وضعها في الفئة الخاصة بادراك الرئيسين لطبيعة النظامين في مصر وسوريا كنظم ثورية. أي انه يكون لدينا عدد كبير من الجمل التي تتضمنها هذه الجملة الواحدة. وبهذه الطريقة نقوم بتقسيم النصوص المراد تحليلها الى جمل وفقا للشروط السالفة. وبعد ذلك نقوم بترميز هذه الجمل اي اننا نضع محل كل اسم علم (اسم دولة او مذهب او زعيم . . . الخ) رمزا دالا عليه (أ، ب، جـ أو 3,2,1 . . . الخ) والهدف من ذلك هو تجنب اية احتمالات للتحيز لدولة ما او مذهب او زعيم ما عند تقدير الوزن الرقمي للجملة اي عند القيام بعملية القياس الكمي.

عملية القياس الكمي: وعقب أن قمنا بتوزيع الجمل على الفئات او المتغيرات التي تتبعها وصلنا الى ادق واصعب خطوات تحليل المضمون وهي عملية القياس الكمي التي تتمثل في اعطاء وزن رقمي لكل جملة. وثمة محاولات قدمها بعض العلماء في دراسات الأزمة نذكر منها محاولة (Holsti, 1968)[4] التي سماها التحليل التقديري للجملة Evaluative Assertion Analysis ومحاولة (Zinnes, 1968) التي اسمتها القياس عن طريق المقارنة بين الازواج Pair Comparison وسنعرض بايجاز للاسس المنهجية لكل من الطريقتين قبل ان نعرض لمقياسنا المقترح لقياس المحتوى للنصوص السياسية العربية.

محاولة هولستي: تهدف هذه المحاولة الى قياس شدة الجملة او العبارة في تعبيرها عن المعنى المتضمن فيها، اذ أن ثمة مستويين للقياس الكمي في تحليل المضمون اولهما مستوى قياس التكرارات Frequency أي تكرار الكلمة او الجملة في النص عددا من المرات وهو مستوى بدائي ثم مستوى قياس شدة الجملة Intensity وهو مستوى متقدم في التحليل[5]. وقد اعتمدت محاولة هولستي على التركيب اللغوي للجملة في اللغة الانجليزية. وقد افترض هولستي ان شدة الجملة تعتمد على مكونين هما: الفعل كتعبير عن التحرك او العمل، ثم الصفة او الظرف او المفعول به حسب تركيب الجملة. وهو يعطي للفعل وزنا ثم يعطي للمكون الثاني سواء كان صفة او ظرفا او مفعولا به وزنا كذلك، ثم يضرب وزن الفعل في وزن الصفة او الظرف فينتج الوزن الكلي للجملة. اي ان لدى هولستي اذن مقياس للفعل وآخر للصفة أو الظرف او المفعول به. ومقياس الفعل ذو درجات ثلاث (من 3الى 1)، فأقوى الافعال يحصل على وزن 3 وهي الأفعال غير المقيدة وغير المشروطة في الزمن الحاضر، أما الأفعال التي يكون معها افعال مساعدة، مثل Shall, Should, Will, Would, Can, Could . . . الخ فانها تحصل على الوزن 2، واخيرا فان الافعال الافتراضية او الاحتمالية Hypothetical تحصل على الوزن 1 مثل may be, it is probable . . . الخ. وكذلك الحال بالنسبة للصفات والظروف فان مقياسها ذو درجات ثلاث تتدرج من (3 الى 1)، فاذا كانت الصفة او الظرف متطرفة وقوية حصلت على الوزن 3، واذا كانت معتدلة حصلت على الوزن 2، واذا كانت صفة ضعيفة حصلت على الوزن 1. اما عن الاشارة المصاحبة للوزن سواء في حالة الفعل او الصفة فانها يمكن ان تكون موجبة (+) او سالبة (−). فاذا كان الفعل مثبتا كانت الاشارة موجبة اما اذا كان الفعل منفيا كانت الاشارة سالبة. اما بالنسبة للصفة والظروف فان الأمر يعتمد على ما اذا كانت الصفة او الظرف سلبية غير موائمة او ايجابية موائمة لدى المدرك. فكلمة فاسدة كصفة مثلا تحصل على الاشارة السالبة، وكلمة عظيمة مثلا كصفة لابد وان تكون اشارتها موجبة.

ولنضرب مثالا يوضح التحليل السابق: لو أن لدينا جملة مثل The ruling circes in State (A) are corrupt فان الشق الاول في تركيب الجملة هنا هو are وهو فعل غير مشروط في الزمن الحاضر وفي صيغة الاثبات ولذلك يحصل على الوزن + 3 والشق الثاني هنا هو الصفة Corrupt وهي صفة قوية وسلبية لتحصل على الوزن −3. ومن ثم يكون الوزن الكلي لهذه الجملة هو + 3 × − 3 = − 9 وهو اقصى وزن سلبي ممكن وفقا لمقياس هولستي.

اما لو كان الشق الثاني في تركيب الجملة مفعولا به وليس بصفة او ظرف فانه ينبغي عند تقدير وزنه العودة الى جملة اخرى في نفس النص يكون فيها المفعول به موصوفا، واعطاء المفعول به في الجملة الاولى نفس وزن الصفة في الجملة الثانية. فلو ان زعيم الدولة

أ يتحدث عن تهديد الدولة ب للدولة جـ فقال: State B threatens State C فان الوزن يحصل على وزن + 3، اما بالنسة للمفعول به فانه ينبغي الرجوع الى جملة اخرى لنفس الزعيم وفي نفس النص توصف فيها الدولة ج بصفة معينة كان يقول مثلا State C is peace loving - الصفة هنا تحصل على الوزن + 3، ولذا نعطي نفس ذلك الوزن للمفعول به في الجملة الاولى فيكون الوزن الكلي للجملة = +3 × + 3 = + 9.

محاولة دينا زينيس: أقامت دينا زينيس محاولتها على اسلوب المقارنة بين أزواج العبارت بمعنى انها تقوم بجمع الجمل او العبارات ثم تكون منها مجموعة من الازواج، يحتوي كل زوج منها على جملتين، بحيث يكون مجموع عدد الازواج من الجمل مساويا للعدد الكلي للجمل مضروبا في العدد الكلي للجمل ناقص واحد، كل ذلك مقسوما على اثنين. فلو كان لدينا 18 جملة مثلا فانه وفقا للمعادلة السابقة يكون مجموع الازواج = $\frac{18 \times (1-18)}{2}$ = 153 زوجاً، وتتكون هذه الازواج على النحو التالي: الجملة 1 مع الجملة 2، الجملة 1 مع الجملة 3 الجملة 1 مع الجملة 4. . الى الجملة 1 مع الجملة 18، ثم الجملة 2مع الجملة 3 وهكذا حتى تصل الى الجملة 2 مع الجملة 18، وتتكرر هذه العملية بالنسبة لكل الجمل الثماني عشرة، بحيث تكون كل جملة قد قورنت مرة مع كل من الجمل السبع عشرة الاخرى.

ثم تقدم هذه الأزواج من الجمل الى مجموعة من المحكمين والقضاة ممن يتوفر لهم العلم والخبرة ويطلب من كل منهم ان يقرأ كل زوج على حدة ثم يضع علامة معينة امام العبارة الاقوى في كل زوج. ثم يتم تفريغ اجابات المحكمين لنحصل في النهاية على متوسط تقدير المحكمين لعدد المرات التي حظيت فيها الجملة رقم 1، بالمركز الاقوى مقارنة بالجمل الاخرى، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الجمل. ثم ترتب الجمل تنازليا مع توضيح الوزن الخاص بكل منها وفقا لعدد مرات حصولها على المركز الاقوى من وجهة نظر المحكمين.

محاولة بناء مقياس للمحتوى اللغوي للجملة في اللغة العربية: لا يمكن للباحث الاعتماد على اي من المحاولتين السابقتين لهولستي ودينا زينيس في القياس الكمي للنصوص السياسية موضع دراستنا، وذلك للأسباب التالية:

1) رغم أن محاولة هولستي اعتمدت على قواعد موضوعية محددة وثابتة في القياس الكمي للمضمون، الا انها اعتمدت على تركيبات الجمل في اللغة الانجليزية. والمعروف ان تركيبات الجملة في اللغة العربية لها خصوصيتها التي تجعل من العبث الاعتماد على محاولة مثل التي قدمها هولستي واعتمدت اساسا على تركيبات اللغة الانجليزية.

2) يلاحظ على محاولة زينيس انها تنتهي الى اعطاء اوزان لمجموعة العبارات او الجمل الواردة في النص موضع التحليل ومن ثم فهي لا تعطينا مقياسا ثابتا يمكن استخدامه بطريقة موحدة ازاء مختلف النصوص، وبحيث يتعين تكرير نفس العملية بكل خطواتها ازاء كل نص سياسي جديد. بعبارة اخرى هي لا تعطينا قواعد موضوعية تحدد وزنا ثابتا لكل نمط من انماط الجمل في اللغة، ولا حتى وزنا ثابتا لانماط الفعل على حده ولانماط الصفة او الظرف على حده كما فعل هولستي. والاخطر من كل ما سبق ان طريقة دينا زينيس مستحيل تطبيقها في حالة بعض النصوص السياسية. فهي تفترض وجود تنوع واسع بين الجمل التي تشكل النص. فلو اننا نهتم بتحليل مضمون عبارات التهديد في نص معين مثلا لتوجب ان يتوفر في ذلك النص جملا تشير الى التهديد القوى، واخرى تعبر عن التهديد المعتدل وثالثة تشير الى التهديد الضعيف ورابعة تعبر عن عدم الاحساس بالتهديد. والا فكيف يتسنى للمحكمين ان يقارنوا بين جمل التهديد في النص لو كانت كلها تعبر مثلا عن ادراك الزعيم لوجود تهديد قوي؟.

لكل ذلك كان علينا أن نواجه واحدة من أعقد المشاكل المنهجية التي استتبعت جهدا غير قليل في حلها. وهي مشكلة بناء مقياس لتحليل المحتوى اللغوي للنصوص السياسية العربية. ولقد توفرنا على حل هذه المشكلة على النحو التالي: كانت نقطة البدء هي تحديد العوامل والمعايير التي تشكل التركيب اللغوي للجملة العربية وتحدد درجة شدتها وقوتها في التعبير عن المعنى[6]. واستطعنا ان نحدد هذه العوامل/ المعايير فيما يلي:

1) نمط الجملة العربية: هل هي جملة تقريرية أو جملة شرطية (أي يعلق حدوث الفعل فيها على شرط أو حدوث فعل آخر)[7]. أو جملة احتمالية (أي أن الفعل قد يحدث وقد لا يحدث).

2) اليقين والشك في الجملة العربية أو بعبارة أخرى درجة التوكيد في الجملة العربية ولدينا جملة بسيطة أي غير مؤكدة وجملا مؤكدة بعنصر واحد، ثم جملا مؤكدة بأكثر من عنصر[8].

3) عامل الزمن: هل الفعل في الجملة يقع في الزمن الحاضر أم في الزمن الماضي أم في الزمن المستقبل؟.

وقد عنينا بأن نقيس تأثير هذه العوامل/ المعايير الثلاثة متفاعلة مع بعضها البعض بدلا من بناء مقياس خاص لكل منها على نحو ما فعل هولستي حين بنى مقياسا للفعل ومقياسا للصفة أو الظرف. فقد رأينا أن درجة شدة الجملة تتحدد بتفاعل العوامل الثلاثة وتداخلها، ومن ثم فان بناء مقياس لكل عامل على حده يتضمن نوعا من الفصل النظري التعسفي بين هذه العوامل وهي بطبيعتها متداخلة متفاعلة في الواقع العملي.

وكان الهدف من كل ذلك هو أن نقدم تصنيفا أو Typology شاملا لأنماط الجمل في

اللغة العربية ثم الانتهاء الى تحديد وزن رقمي ثابت لكل نمط من أنماط الجملة في اللغة العربية، بحيث يسهل بعد ذلك استخدام هذا المقياس في تحليل محتوى النصوص السياسية بعامة وفقا لقواعد موضوعية. ولما كان الهدف هو تقديم تيبولوجي شامل لأنماط الجمل العربية، ولأن التيبولوجي يعتمد على تحديد درجات كل عامل/ معيار من العوامل/ المعايير الثلاثة، ثم ضرب درجات تلك العوامل/ المعايير في بعضها، فانه كان من المفروض أن ينتج لدينا 27 نمطا للجملة العربية، لأن لكل عامل 3 درجات، ولدينا 3 عوامل. فيكون عدد أنماط الجملة العربية = 3×3×3= 27. ولكن يلاحظ أن الجملة الاحتمالية لا يمكن أن تكون مؤكدة لا بأكثر من عنصر ولا حتى بعنصر واحد. ومن ناحية أخرى فان الجملة الشرطية تكون في المستقبل أو في الماضي ولا تكون في الحاضر. ولذلك كان عدد أنماط الجملة العربية 18 نمطا فقط، وهي:

1) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الحاضر، 2) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن الماضي، 3) الجملة التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الزمن المستقبل، 4) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الحاضر، 5) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن الماضي، 6) الجملة التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الزمن المستقبل، 7) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن الحاضر، 8) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن الماضي، 9) الجملة التقريرية البسيطة في الزمن المستقبل، 10) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في المستقبل، 11) الجملة الشرطية المؤكدة بأكثر من عنصر في الماضي، 12) الجملة الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل، 13) الجملة الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي، 14) الجملة الشرطية البسيطة في المستقبل، 15) الجملة الشرطية البسيطة في الماضي، 16) الجملة الاحتمالية في الحاضر، 17) الجملة الاحتمالية في المستقبل، 18) والجملة الاحتمالية في الماضي.

وأردنا أن نحدد وزنا رقميا لكل واحد من أنماط الجمل السابقة، فقمنا باعداد استمارة استبيان استعنا في تصميمها بطريقة المقارنة بين الأزواج، فكان كل زوج من العبارات يحتوي على جملتين، مثلا الزوج الأول كان يحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثانية، والزوج الثاني يحتوي على الجملة الأولى مع الجملة الثالثة وهكذا حتى نصل الى الزوج رقم 17 والذي يتضمن الجملة الأولى مع الجملة الثماني عشرة، وأخذنا نكرر هذه العملية بالنسبة لكل الجمل التالية حتى بلوغ مجموع أزواج الجمل لدينا 153 زوجا هو حاصل الضرب التالي:

$$\frac{18 \times (18-1)}{2} \quad \text{أي} \quad \frac{\text{حاصل ضرب العدد الكلي للجمل} \times (\text{العدد الكلي} - 1)}{2}$$

وقد راعينا في صياغة الأسئلة المعبرة عن كل أنماط الجملة العربية أن تشتمل هذه الأمثلة على جمل دالة على العلاقات الدولية التعاونية وأخرى دالة على العلاقات الدولية الصراعية. كما راعينا أن ننوع في المعاني المتضمنة في تلك الجمل بين تخطيط دولة لغزو أخرى، وتهديد دولة لأخرى، وعدم تفريط الدولة في حقوقها في علاقتها بالدولة الأخرى، ومعالجة مشكلة مرت بها الدولة والحفاظ على مصالح الدولة، وفرض عقوبات على دولة أخرى، ومساندة دولة أخرى، ووقوع معركة بين دولتين، والاتصال والتفاهم بين زعماء الدول، والتنسيق العسكري بين الدول. . . الخ. كما راعينا كذلك ترميز كل الجمل التي تضمنتها صحيفة الاستبيان بحيث لم نذكر اسم دولة أو زعيم أو مذهب حتى نضمن حياد المحكمين في اجاباتهم.

ولقد قمنا باختيار عينة مكونة من ستين شخصا لكي نطبق عليهم صحيفة الاستبيان وراعينا أن يكون نصفهم من المتخصصين في اللغة العربية ونصفهم الآخر من المتخصصين في علم السياسة. وقد توزع الفريقان على النحو التالي: عشرة من أساتذة اللغة العربية بكليتي الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة، عشرة من أساتذة علم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، عشرة من خريجي قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة الذين يتابعون دراساتهم العليا، وعشرة من خريجي قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ممن يتابعون دراساتهم العليا، وعشرة من طلاب السنة الرابعة بقسم اللغة العربية بكلية آداب القاهرة دفعة 1980/79 وعشرة من طلاب السنة الرابعة قسم العلوم السياسية بكلية اقتصاد القاهرة دفعة 1980/79. وعنينا بأن يتم اختيار العينة من كل فريق على أساس التطوع والاختيار بحيث يتقدم الى عملية التحكيم من يجد في نفسه الرغبة في ذلك، والقدرة عليه، بعد أن قام الباحث بشرح مسهب لكيفية تطبيق الصحيفة.

وكان الفرض الذي أردنا اختباره بواسطة نتائج هذا الاستبيان يقول: ان الجملة التقريرية أقوى وأشد من الجملة الشرطية التي هي بدورها أقوى وأشد من الجملة الاحتمالية في التعبير عن المعنى المقصود في الجملة. وبالمثل فان الجملة المؤكدة بأكثر من عنصر أقوى من المؤكدة بعنصر واحد وهذه بدورها أقوى من الجملة البسيطة. وكذلك فان الجملة في الزمن الحاضر أقوى منها في الزمن الماضي، وهي في الزمن الماضي أقوى منها في الزمن المستقبل.

ولقد استبعدنا كل صحائف الاستبيان التي ورد بها نقص في البيانات أو التي طبقت بطريقة خاطئة وابدالها بصحائف طبقها محكمون أخرون بطريقة سليمة في وقت لاحق على التطبيق الأول. وتوفر لدينا في النهاية ستون صحيفة استبيان، وقام المحكمون بتطبيقها

بطريقة صحيحة حيث وضع كل منهم علامة (✓) أمام الجملة الأقوى في كل زوج، أو وضع العلامة المذكورة أمام الجملتين اذا رأى أنهما متقاربتان أو متساويتان في درجة القوة في التعبير عن المعنى، وقد قمنا بتفريغ صحائف الاستبيان الستين، وأحصينا عدد المرات التي حظيت فيها كل جملة بالمركز الأقوى وحسبنا متوسط هذه المرات فحصلنا على الأوزان الرقمية التالية لكل من الأنماط الثمانية عشرة للجملة العربية.

جدول رقم (1)

أوزان الجملة العربية وفقا لمحاولتنا في تحليل المحتوى اللغوي للنصوص السياسية

الترتيب	الجملـــة	الوزن
1)	التقريرية المؤكدة بأكثر من عنصر في الحاضر	91
2)	التقريرية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	88
3)	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الحاضر	86
4)	التقريرية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي	83
5)	التقريرية البسيطة في الحاضر	78
6)	التقريرية البسيطة في الماضي	76
7)	التقريرية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	75
8)	التفريرية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل	62
9)	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في المستقبل	58
10)	التقريرية البسيطة في المستقبل	51
11)	الشرطية المؤكدة باكثر من عنصر في الماضي	44
12)	الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في المستقبل	43
13)	الشرطية المؤكدة بعنصر واحد في الماضي	33
14)	الشرطية البسيطة في المستقبل	31
15)	الاحتمالية في الحاضر	27
16)	الشرطية البسيطة في الماضي	23
17)	الاحتمالية في المستقبل	19
18)	الاحتمالية في الماضي	17

ولقد كان ضروريا ان نقيس مدى الاتساق الداخلي بين أوزان المجموعات الست من المحكمين الذين شملهم الاستبيان السالف الذكر، حتى يكون المقياس الذي استطعنا بناءه مصدوقا فيه. والأسلوب الاحصائي الذي يستخدم في قياس الاختلاف والتباين،

ومن ثم قياس الاتساق الداخلي، بين العينات هو أسلوب تحليل التباين (Hoel, 1967).

ولما كنا نرغب في قياس درجة التباين Variance بين ست عينات وتقديراتهم لأوزان عدد من أنماط الجمل في اللغة العربية، فاننا اعتمدنا أسلوب تحليل التباين ذي الاتجاهين، وينتهي تحليل التباين الى حساب قيمة F أو (ف) التي تعبر عن درجة التباين بين اجابات العينات المستبينة. ولقد قام تحليل التباين في دراستنا على افتراض مؤداه أنه لو كانت قيمة (ف) المحسوبة أصغر من الواحد الصحيح فاننا نرفض القول بوجود أية اختلافات أو تباينات بين اجابات المجموعات الست. أما لو زادت قيمة (ف) المحسوبة عن الواحد الصحيح فانه ينبغي الرجوع الى قيمة (ف) الجدولية ومقارنة قيمة (ف) المحسوبة معها. فاذا كانت (ف) المحسوبة أصغر من (ف) الجدولية فاننا نقبل الفرض القائل بأنه ليس ثمة اختلاف أو تباين بين اجابات المجموعات الست، أما اذا كانت (ف) المحسوبة أكبر من (ف) الجدولية لرفضنا ذلك الفرض وانتهينا الى القول بوجود تباين قد يكون مصدره الاختلاف بين المجموعات أو الاختلاف بين الجمل أو يكون مصدره الخطأ.

وقد قمنا بحساب قيمة (ف) وفقا لمعادلات تحليل التباين ذي الاتجاهين وتوصلنا الى أنها تساوي 1,598، وواضح أنها أكبر من الواحد الصحيح. لذا رجعنا الى (ف) الجدولية فوجدناها 2,32 عند مستوى 5٪ (سرحان، 1968) ولما كانت قيمة (ف) المحسوبة (1,598) أصغر من (ف) الجدولية سواء عند مستوى 5٪ أو عند مستوى 1٪ فاننا ننتهي الى القول بأن ليس ثمة تباين أو اختلاف في اجابات المجموعات الست في الاستبيان وأن الاتساق الداخلي لمقياسنا متحقق وقائم.

الادراك المصري للتهديد في أزمة 1967

بعد أن انتهينا من بناء مقياسنا آنف الذكر عمدنا الى استخدامه تطبيقيا في دراسة ادراكات القيادة المصرية لأزمة 1967[9] وأبعادها ومتغيراتها التي تم تحديدها سابقا على النحو التالي: ادراك الرئيس عبدالناصر اثناء الأزمة لكل من التهديد الموجه ضد مصر والعرب، ادراكه لاحتمالات الحرب وتطورها أثناء الأزمة، ادراكه لقوة مصر، وادراكه للدور العربي والدور السوفيتي والدور الغربي.

وسوف نخصص ما تبقى من هذه الورقة لدراسة تطور ادراكات عبدالناصر للتهديد أثناء الأزمة على أن يتبع ذلك دراسات أخرى عن تطور ادراكاته للمتغيرات الأخرى. ولقد عنينا بأن نستخدم مقياسنا للتوصل الى نتائج كمية محددة ودقيقة بشأن ادراك عبدالناصر لمصادر التهديد أي الأطراف التي مثلت مصادر للتهديد أثناء الأزمة، ثم ادراكه للأطراف المستهدفة بالتهديد (مصر، سوريا، القوى الثورية العربية، العرب، الأمة العربية.

الخ)، وتطور ادراكه لنمط التهديد (تهديد عسكري، وتهديد سياسي نفسي، وتهديد اقتصادي)، وكذلك تطور ادراكاته لقيم وأهداف ومصالح السياسة الخارجية المصرية التي يتجه اليها التهديد الخارجي. ولكن قبل أن نعرض تفصيلا لتطور ادراكات عبدالناصر لكل من تلك العناصر الجزئية على حدة، علينا أن نعرض لتطور ادراكاته للتهديد الخارجي في كلياته وشموله خلال فترة أزمة 1967 وهو ما يتضح في الجدول التالي رقم (2):

جدورل رقم (2)

تطور ادراك عبد الناصر للتهديد خلال ازمة 1967

المرحلة	اليوم	التهديد الاجمالي المدرك	التهديد المدرك الى الحد الاقصى الممكن للتهديد	التهديد المدرك في كل مرحلة الى التهديد المدرك في المراحل الثلاث
1) بوادر الازمة	5/2	2092	٪39,6	٪20,5
2) تصاعد الازمة	5/22	738	٪81	
	5/26	550	٪86,3	
	5/28	2484	٪76	
	5/29	488	٪89,4	
	5/30	325	٪89,3	
	6/2	548	٪86	
	6/4	240	٪88	
	المجموع	5373	٪80,9	٪52,7
3) انخفاض الازمة	6/9	172	٪94,5	
	7/23	2566	٪85,4	
	المجموع	2738	٪86	٪26,8

يعبر العمود الأول في الجدول رقم (2) عن مراحل الأزمة. فالمرحلة 1 هي مرحلة بوادر الأزمة، و2 هي مرحلة تصاعد الأزمة أما 3 فهي مرحلة انخفاضها. أما العمود الثاني فيشير الى الايام التي صدر فيها عن عبدالناصر تصريحات أو أحاديث .. الخ. ويشير العمود الثالث الى اجمالي أوزان عبارات التهديد التي وردت في وثائق عبدالناصر. أما

العمود الرابع فهو يعبر عن النسبة المئوية لاجمالي التهديد في ادراك عبدالناصر الى الحد الأقصى من التهديد نظريا. ويحسب الأخير بضرب العدد الاجمالي لجمل التهديد في الخطاب في أكبر وزن للجملة العربية في مقياسنا وهو 91. فمثلا في خطاب 1967/5/2 كان ثمة 58 عبارة تهديد، يبلغ الحد الأقصى لوزنها 5278 نقطة. ولما كان اجمالي التهديد الذي أدركه عبدالناصر في ذلك الخطاب 2093 نقطة، فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الأقصى للتهديد = 2093 ÷ 5278 = 39,6٪ تقريبا. ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن وزن التهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر كان ضعيفا في فترة بوادر الأزمة حيث لم تبلغ نسبته سوى 39,6٪، بينما ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ في مرحلة الأزمة لتبلغ 81٪ تقريبا. ويلاحظ كذلك أن نسبة التهديد لم تنخفض في مرحلة انتهاء الأزمة، بل لعلها زادت لتصل الى 86٪. ويعود ارتفاع نسبة التهديد في مرحلة انتهاء الأزمة الى عاملين رئيسيين، أولهما: ان القدرة العسكرية المصرية كانت قد تحطمت تماما نتيجة للحرب، وثانيهما: أن حربا نفسية عنيفة قد شنت ضد مصر في هذه المرحلة للتأثير في ارادتها نفسيا واكمال العملية التي بدأتها الحرب والهادفة الى ضرب نظام عبدالناصر[10].

ولكن التحليل السابق وان كان يبرز أثر أوزان العبارات الدالة على التهديد في ادراك عبدالناصر الا أنه يهمل جانبا هاما يتمثل في التكرارات فمثلا يتضح من الجدول السابق أن أعلى شعور بالتهديد ـ بمعيار التكرارات واجمالي نقاط التهديد المدرك الذي يعبر عنه العمود الثالث ـ كان في يوم 1967/5/28 وهو اليوم الذي عقد فيه عبدالناصر مؤتمره الصحفي العالمي الشهير قبل الحرب بأسبوع (2484 نقطة). وقد يعود ارتفاع نقاط التهديد المدرك يوم 1967/5/28 الى الوقت الطويل الذي استغرقه المؤتمر الصحفي وما يعنيه ذلك من كلام كثير وتكرارات مطولة عن نفس المعنى. بينما كانت أدنى نقاط التهديد المدرك لدى عبدالناصر هي في يوم 1967/6/4 (أي قبل الحرب بيوم واحد) حيث بلغت 240 نقطة، وهو يوم انضمام العراق الى اتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت بين مصر والاردن يوم 1967/5/30 وهو اليوم الذي بلغت فيه نقاط التهديد المدرك حدا ضعيفا كذلك (325 نقطة). وقد يبدو غريبا أن ينخفض التهديد المدرك يوم 1967/6/4 قبل الحرب بيوم واحد وحين كان عبدالناصر يعلم بتصاعد احتمالات وقوع الحرب. ولكن ذلك التناقض يزول اذا ما اشرنا الى قصر الكلمات التي ألقاها عبدالناصر في مناسبتي توقيع الأردن والعراق على اتفاقية دفاع مشترك مع مصر يومي 6/2 و 1967/6/4 تباعا، وذلك بحكم طبيعة المناسبة. أم هل يكون الانخفاض في ذينك اليومين راجعا الى شعور عبدالناصر بمزيد من الثقة عند توقيع تلك الاتفاقية الأمر الذي استتبع احساسا بانخفاض التهديد؟.

وعلى أية حال فان مقابلة ارقام العمودين الثالث والرابع في الجدول رقم (2) هو أمر هام لاستقامة نتائجها ومنطقيتها. فبينما بلغ التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة اقصاه ـ بمعيار تكرار الجمل الدالة على ادراك التهديد ـ في يوم 1967/5/28 فان نسبة التهديد المدرك الى الحد الأقصى الممكن للتهديد في مرحلة التصاعد قد بلغت أدناها في ذات اليوم (76٪ مقارنة بـ 89٪ أيام 5/29 و 5/30 و 86٪ يوم 6/2 و 88٪ يوم 6/4) ويمكن تفسير ذلك بأنه ربما أراد عبدالناصر في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 1967/5/28 ان ينقل الى العالم الخارجي شعورا بأن ادراكه للتهديد متناقص وليس متزايدا. أي أن تفسير نتائج الجدول السابق يبقى محكوما باختلاف المناسبات التي القيت فيها الخطب والأحاديث واختلاف الجمهور المتلقي أو المستقبل في كل مناسبة.

أما العمود الأخير من الجدول رقم (2) فانه يقيس نسبة اجمالي التهديد المدرك في كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الأزمة ككل. ففي مرحلة بوادر الأزمة كان اجمالي التهديد المدرك = 2093 نقطة بينما اجمالي التهديد المدرك في المراحل الثلاث = 10204 نقطة. ومن ثم تكون نسبة التهديد المدرك في مرحلة بوادر الأزمة الى اجمالي التهديد المدرك في فترة الدراسة = 20,5٪، بينما تبلغ هذه النسبة في مرحلة تصاعد الأزمة 52,7٪، وفي مرحلة انخفاض الأزمة 26,8٪. ووفقا لهذا التحليل فان مرحلة تصاعد الأزمة قد اختصت بالنصيب الأكبر من التهديد في ادراك عبدالناصر، وهو الأمر الذي يؤكد الفرض الرئيسي في هذه الدراسة والقائل بأن التهديد يتصاعد في مدركات صناع القرار في مواقف الأزمات.

مصدر التهديد في ادراك عبدالناصر: تعددت مصادر التهديد في ادراك عبدالناصر أثناء الأزمة فشملت اسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاستعمار الغربي، «والرجعية» العربية وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (3) الذي يلاحظ منه مايلي:

أولا ـ في مرحلة بوادر الأزمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للجزء الغالب من التهديد الخارجي في ادراك الرئيس عبدالناصر. ويأتي الاستعمار ثم الرجعية العربية بعدها بمسافة ملحوظة. ولم تكن اسرائيل ولا بريطانيا تمثلان سوى مصدر لتهديد محدود وضئيل.

ثانيا ـ اختلف الوضع في مرحلة تصاعد الأزمة فاذا باسرائيل تصبح المصدر الأول والأكبر للتهديد في ادراك عبدالناصر (88,35٪) وتختفي «الرجعية» العربية كواحد من مصادر التهديد، ويدل ذلك على أن اسرائيل كانت الخصم الرئيسي المباشر خلال هذه المرحلة، وان الأنظمة العربية كانت قد بدأت عملية التقارب في مواجهة الخطر المشترك

وهي سمة كانت تميز السلوك العربي في مواجهة الأزمات العربية الاسرائيلية. ولقد تراجعت الولايات المتحدة كثيرا كمصدر للتهديد في تصور عبدالناصر في هذه المرحلة.

جدول رقم (3)

مصدر التهديد في ادراك عبد الناصر أثناء ازمة 1967

الفاعل / المرحلة	اسرائيل		امريكا		بريطانيا		الاستعمار		الرجعية العربية		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪
1) مرحلة البوادر	121	5,8	1158	55,3	66	3,2	479	22,9	269	12,8	2093	21,05
2) مرحلة التصاعد	5326	88,35	234	3,88	234	3,88	234	3,88	—	—	6028	60,70
3) مرحلة الهبوط	636	35	78	4,3	—	—	1099	60,7	—	—	1813	18,25
المجموع	6083	61,2	1470	14,8	300	3,1	1812	18,2	269	2,7	9934	100

ثالثا ـ في مرحلة انتهاء الأزمة قفز الاستعمار ليحتل المرتبة الأولى كمصدر للتهديد (60,7٪) بينما انخفض اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد ليصبح 35٪ واختفت بريطانيا «والرجعية» العربية كمصادر للتهديد، ولم يحدث تغير جوهري في مكانة الولايات المتحدة عن مرحلة تصاعد الأزمة. ولعل الاستعمار كمصدر للتهديد كان فاعلا يضم اسرائيل والقوى الغربية الاستعمارية ككل في تصور الرئيس عبدالناصر، ولعله كان يهدف كذلك الى تضخيم حجم الخطر المرتقب امام الشعوب العربية حتى يكون الاستعداد للمواجهة أكثر جدية، وقد يكون الرئيس عبدالناصر قد هدف كذلك الى اقناع دول العالم الثالث بأنه يخوض مواجهة ضد الاستعمار. وعلى أية حال فان منطق عبدالناصر في تصوره للصراع العربي الاسرائيلي كان يذهب الى أن الصراع هو بين حركة الاستعمار العالمي من ناحية وبين حركات التحرر الوطني في العالم الثالث من ناحية أخرى.

وأخيرا: قد يلاحظ القارىء ان اجمالي أوزان عبارات التهديد في الجدول السابق المعبر عن مصدر التهديد في ادراك عبدالناصر أقل من اجمالي أوزان عبارات التهديد في الجدول رقم (2) الذي يرسم ملامح تطور ادراك عبدالناصر للتهديد خلال فترة الدراسة. ويعود ذلك النقص الى أننا في الجدول رقم (3) قد استبعدنا العبارات التهديدية غير المحددة المصدر، أي التي لا تتضمن النص صراحة على الفاعل مصدر التهديد. وسوف تتكرر هذه الملاحظة بالنسبة لبقية جداول تحليل ادراك التهديد.

المستهدف بالتهديد في ادراك عبدالناصر: كما تعددت الأطراف الفاعلية، تعددت كذلك الأطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر. وهي تتمثل في: مصر، سوريا، القوى الثورية العربية والأمة العربية. وقد وجدنا عبارات أخرى لم تتحدد فيها الأطراف المستهدفة بالتهديد. ويمكن تصوير أوزان عبارات التهديد من حيث الطرف المستهدف به في الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)

الاطراف المستهدفة بالتهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

المستهدف / المرحلة	مصـــر		سوريـــا		القوة الثورية العربية		الامة العربية		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪
1) مرحلة البوادر	1109	58,3	19	1	556	29,2	220	11,5	1904	21,1
2) مرحلة التصاعد	854	19,7	2114	48,8	—	—	1360	31,5	4328	47,6
3) مرحلة الهبوط	1613	57,5	152	5,4	392	14	650	23,1	2807	31,0
المجموع	3576	39,5	2285	25,3	948	10,5	2230	24,7	9039	100

ونستخلص من الجدول رقم (4) مايلي :

أولا ـ أن معظم التهديد الخارجي قد استهدف مصر والقوى الثورية العربية (87,5٪) في مرحلة بوادر الأزمة. وينسجم ذلك مع كون الجزء الغالب من التهديد في هذه المرحلة كان مصدره الولايات المتحدة والاستعمار.

ثانيا ـ بينما تراجع نصيب مصر كمستهدف بالتهديد في مرحلة تصاعد الأزمة فان سوريا قفزت لتحتل المرتبة الأولى، كما أن الأمة العربية ككل أصبحت وبدرجة متزايدة هدفا للتهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. ويلاحظ أن القوى الثورية العربية قد اختفت كهدف للتهديد الخارجي في هذه المرحلة حيث لم تكن التفرقة التقليدية بين القوى

الثورية العربية والقوى «الرجعية» العربية قائمة آنذاك. وقد يرى البعض أن ثمة تناقضا في نتائج هذا البند المتعلق بتناقص نسبة التهديد الموجه الى مصر في مقابل ارتفاع نسبة التهديد الموجه الى سوريا اثناء تصاعد أزمة 1967. فقد كان هناك جيش مصري على الحدود وجو من التوتر الدولي وشعور باقتراب الحرب. وقد يفسر البعض الأمر بأن عبدالناصر تعمد اعطاء الانطباع بانخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي لكي يسود الاعتقاد بأن مصر واثقة من نفسها وانها لاتشعر أنها مهددة. ولكنني أميل الى تفسير تلك النتائج والأرقام على ضوء اعتبارات أخرى من أهمها تأثير مسألة المعلومات السوفيتية والسورية بشأن وجود حشود اسرائيلية عسكرية غير عادية على الحدود مع سوريا على تشكيل الادراك المصري للأطراف المستهدفة بالتهديد وانصرافه الى اعتبار ان سوريا هي الطرف المستهدف الرئيسي بالتهديد العسكري الاسرائيلي [11]. وكذلك ارتباط انخفاض نصيب مصر من التهديد في ادراك عبدالناصر بادراكه لاعتدال ـ أو حتى انخفاض ـ احتمالات الحرب قبل أول يونيو 1967. وترجع أسباب انخفاض احتمالات الحرب ـ ومن ثم التهديد الموجه الى مصر ـ الى أن عبدالناصر لم يكن يرد الحرب ولم يخطط لها، كما أنه تصور أن اسرائيل مترددة في شن الحرب وذلك بتأثير خبرة 1960 حيث حشدت قوات عسكرية على حدودها مع سوريا فادخلت مصر حشودها الى سيناء وانتهت الأزمة دون حرب. كما أن عبدالناصر تصور أن اسرائيل ـ وخاصة في ظل حكومة اشكول المتردد ـ عاجزة عن الحرب بمفردها ودون مشاركة بريطانيا وفرنسا، أى أن خبرة 1956 كان لها تأثيرها في هذا الصدد. كذلك فان الخلل الهيكلي في النظام السياسي المصري ترتب عليه خلل في ادراك عبدالناصر لقوة مصر في شكل مبالغة كبيرة قادت الى تصور انخفاض نصيب مصر من التهديد الخارجي الموجه الى المنطقة أثناء تصاعد الأزمة (علوي، 1981 : 268 - 269).

ثالثا ـ عادت مصر لتقفز من جديد كهدف رئيسى للتهديد في تصور عبدالناصر في مرحلة انخفاض الأزمة ومعها الأمة العربية، بينما ظهرت القوى الثورية العربية من جديد كمستهدف بالتهديد.

رابعا ـ ان حوالي 48٪ من التهديد الموجه على نحو محدد ضد أطراف عربية قد وقع في مرحلة تصاعد الأزمة وحدها. كما أن التهديد الموجه ضد مصر قد احتل المرتبة الأولى في مجموع التهديد الموجه الى أطراف عربية محددة (39,5٪) ثم تليها سوريا ثم الأمة العربية ثم القوى الثورية العربية. ولكن الملفت للنظر أن نصيب اسرائيل كفاعل للتهديد الذي استهدف مصر في تصور عبدالناصر قد بلغ 4,5٪ في مرحلة البوادر و 43٪ أثناء تصاعد الأزمة و 24٪ في مرحلة انخفاضها. ولعل انخفاض نصيب اسرائيل كمصدر للتهديد الذي استهدف مصر يتسق مع تصور عبدالناصر لطبيعة وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي

كصراع بين ارادة التحرير العربية التي تعبر عنها مصر الناصرية من ناحية، وقوى الاستعمار العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وفي اطار هذا الادراك لاتعدو اسرائيل أن تكون أداة الاستعمار العالمي والامبريالية الأمريكية وليست الطرف الأصيل الفاعل للتهديد.

ادراك عبدالناصر لانماط التهديد: ان الانماط الرئيسية للتهديد هي : التهديد العسكري (الأمني) التهديد السياسي النفسي، ثم التهديد الاقتصادي. ولقد أمكننا أن نرصد تصور عبدالناصر لهذه الانماط خلال الأزمة في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5)

انماط التهديد في ادراك عبدالناصر اثناء ازمة 1967

نمط التهديد / المرحلة	التهديد العسكري		التهديد السياسي		التهديد الاقتصادي		المجموع	
	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪	الوزن	٪
1) مرحلة البوادر	278	58,4	210	44,1	12-	2,5-	476	8,8
2) مرحلة التصاعد	3149	100	—	—	—	—	3149	58,1
3) مرحلة الهبوط	966	54	696	38,8	129	7,2	1791	33,1
المجموع	4393	81,1	906	16,7	117	2,2	5416	100

ونخلص من الجدول رقم (5) الى مايلي :

أولا ـ ان التهديد العسكري يمثل نسبة ملحوظة من اجمالي التهديد الخارجي في ادراك الرئيس عبدالناصر، فهو في مرحلة التمهيد للازمة وكذلك في مرحلة انتهائها يربو على 50٪ بينما كل التهديد في مرحلة تصاعد الأزمة هو تهديد عسكرى أمنى. ولعل هذا الثقل الملحوظ للتهديد العسكري في ادراك الرئيس عبدالناصر يعود الى طبيعة العلاقات الدولية داخل نظام الشرق الأوسط وبخاصة نتيجة لاستمرارية الصراع العربي الاسرائيلي بما يعنيه من وجود عسكري اسرائيلي دائم يمثل مصدرا دائما للتهديد العسكري. ويلاحظ

كذلك أن التهديد السياسي/ النفسي قد احتل نسبة كبيرة من اجمالي التهديد في مرحلة التمهيد للأزمة.

ثانيا ـ ليس ثمة مايدل على وجود تهديد اقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الأزمة، بل على العكس فان وزن عبارات التهديد الاقتصادي هو وزن سلبي بمعنى أن الرئيس عبدالناصر لم يكن يشعر بأي وجود لتهديد اقتصادي لمصر في هذه المرحلة. ويعكس ذلك نوعا من الثقة الكبيرة في الحالة الاقتصادية لمصر آنذاك. ولم يظهر التهديد الاقتصادي في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة، ولكنه يبدأ في الظهور في مرحلة انتهاء الازمة ويمثل 7,2٪ من اجمالي التهديد في ادراك عبدالناصر.

ثالثا ـ عقب اختفاء التهديد السياسي/ النفسي في مرحلة تصاعد الأزمة اذا به يعود الى الظهور وبنسبة ملحوظة مرة أخرى في مرحلة انخفاض الأزمة (38,8٪).

رابعا ـ ان اسهام اسرائيل كمصدر للتهديد العسكري بلغ 6,8٪ فقط من اجمالي ذلك التهديد في مرحلة بوادر الأزمة بينما كانت اسرائيل مصدرا لكل التهديد العسكري في ادراك عبدالناصر في مرحلة تصاعد الأزمة وتصبح هذه النسبة 74,3٪ في مرحلة انخفاض الأزمة.

خامسا ـ ان مصر في ادراك عبدالناصر لم تكن هدفا للتهديد العسكري اطلاقا في مرحلة بوادر الأزمة بل ان عبارات التهديد العسكري الموجة الى مصر آنذاك كان وزنها سالبا، ويعني ذلك حصانة مصر تماما في مواجهة احتمالات تعرضها للتهديد العسكري. وحتى في مرحلة تصاعد الأزمة فان مصر كمستهدف للتهديد العسكري لم تحظ سوى بـ 11,7٪ من اجمالي ذلك التهديد. ولكن تلك النسبة ترتفع وبعنف في مرحلة انخفاض الأزمة وعقب تدمير القوة العسكرية المصرية في الحرب لتصبح مصر وقد استهدفت بـ 82,5٪ من اجمالي التهديد العسكري في تلك المرحلة. يقول الرئيس عبدالناصر في كلمة في أعضاء المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب في 1968/2/15، «احنا ماكناش عرضه للتهديد قبل 5 يونيو. يوم 14 مايو كان التهديد موجه الى سوريا. ووقف اشكول وقال ان احنا سنتجه الى دمشق» (عبدالناصر، 305:1973)

موضع قيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من التهديد في ادراك عبدالناصر :. ليست عملية ترتيب أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة مهمة سهلة، بل انها موضع اختلاف تبعا لاختلاف الايديولوجية، ولاختلاف ادراكات القيادة، ولاختلاف مراحل التطور، ولاختلاف مرتبة الدولة على سلم الترتيب الطبقي للدول. . . الخ. وبغض النظر عن هذا الاختلاف فانه لايمكن الجدال حول أولوية ومحورية الحفاظ على التكامل الاقليمي كأول

وأهم أهداف وقيم السياسة الخارجية للدولة. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد عن طريق فقدان أراض لصالح الخصم، أو باحتلال جزء من أراضي الدولة أو باثارة نزعات انفصالية. وبالاضافة الى ذلك الهدف يمكن أن نتحدث عن الحفاظ على النظام السياسي الناصري وذاتيته. وهذا الهدف يمكن أن يتهدد بالاطاحة الكاملة بالنظام الناصري، أو بالعمل من أجل تغيير النخبة الحاكمة أو بفرض تغيير جوهري في السياسات الداخلية للنظام. ومن الأهداف في الحقبة الناصرية كذلك الحفاظ على مكانة الدولة وقدرتها على التأثير اقليميا وعالميا. ويمكن أن يتهدد هذا الهدف بالعمل على زعزعة الدور القيادي لمصر في العالم العربي، ويضرب سياسة مصر المعادية للاستعمار والامبريالية كمثل رائد بين دول العالم الثالث وداخل حركة عدم الانحياز، وبخلق اختلال في ميزان القوة لصالح اسرائيل، وبتفكيك علاقة المساندة بين مصر والقوى الدولية التي تدعمها، ومن القيم والاهداف الهامة كذلك كان الحفاظ على التطبيق الاشتراكي. وكان ذلك الهدف يتهدد بالعمل على تحدى شرعية القيم التي يسير عليها ذلك النظام. وكان من الأهداف والقيم كذلك دعم حركة القومية العربية، والعمل من أجل وحدة القوى الثورية العربية، ثم الحفاظ على حرية حركة مصر الخارجية وابعادها عن التحكم والنفوذ الأجنبي بكافة صوره[12]. ويتم تصوير نتائج التحليل في الجدول رقم (6).

ونستخلص من الجدول رقم (6) ما يلي:

أولا ـ ان التكامل الاقليمي لمصر بمعنى الحفاظ على وحدة اراضيها لم يكن يواجه تهديدا وتحديا على الاطلاق في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، بل انه لم يحظ في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها سوى بجزء محدود جدا من اجمالي التهديد المتجه ضد اهداف وقيم السياسة الخارجية المصرية. ففي مرحلة تصاعد الازمة التي بدأت يوم 1967/5/12 كان التهديد العسكري في نظر عبدالناصر موجها اساسا الى سوريا، حيث نال التكامل الاقليمي لسوريا 59٪ من اجمالي التهديد الخارجي خلال تلك المرحلة رغم انه لم يكن مهددا سوى بنسبة ضئيلة للغاية في مرحلتي بوادر الازمة وانخفاضها. ويتسق ذلك مع ما اشرنا اليه في موضع سابق من انه لم يكن التهديد بحرب ضد مصر في ادراك عبدالناصر حتى اول يونيو 1967 سوى تهديدا محدودا. لقد كان التهديد الاستعماري في نظر عبدالناصر موجها ضد الاهداف العريضة للأمة العربية اكثر منه ضد السلامة الاقليمية لمصر او اي قطر عربي آخر.

ثانيا ـ ان الحفاظ على النظام الناصري كان يحظى بنسبة عالية من التهديد في ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، بينما تختفي عبارات التهديد الموجهة ضد النظام الناصري في مرحلة تصاعد الازمة لتعود الى الظهور مرة اخرى في مرحلة انخفاضها بنسبة

جدول رقم (6)

موضع قيم السياسة الخارجية المصرية من التهديد في ادراك عبدالناصر خلال أزمة 1967

الهدف / المرحلة	التكامل المصري	النظام السياسي الناصري	المكانة والتأثير	الاشتراكية	وحدة القوى الثورية	القومية العربية	التكامل السوري	حرية الحركة	المجموع
1) بوادر الأزمة	–	695	542	78	570	24-	19	468-	1412 الوزن
	—	٪49,2	٪38,4	٪5,5	٪40,3	٪1,7-	٪1,3	٪33,1-	٪22,3 ٪
2) تصاعد الأزمة	214	—	78	—	178	666	1628	—	2764 الوزن
	٪7,7	—	٪2,8	—	٪6,4	٪24,1	٪59	—	٪43,7 ٪
3) هبوط الأزمة	138	477	—	86	544	822	76	—	2143 الوزن
	٪6,4	٪22,2	—	٪4	٪25,4	٪38,4	٪3,5	—	٪34 ٪
المجموع	352	1173	620	164	1292	1464	1723	468-	6319 الوزن
	5,5	٪18,5	٪9,8	٪2,6	٪20,4	٪23,2	٪27,3	٪7,4-	٪100 ٪

22٪ من اجمالي التهديد الموجه تحديدا الى قيم السياسة الخارجية المصرية. وهكذا فان التهديد في مرحلة التصاعد كان في تصور عبدالناصر اكبر واضخم من ان يتوجه الى النظام الناصري وحده، بل هو قد عمل ضد الامة العربية جمعاء. اما في مرحلتي البوادر والانخفاض فقد قفز النظام الناصري كهدف اصيل للسياسة المصرية يتوجه ضده التهديد الخارجي. ولقد لحق بادراك عبدالناصر لموضع النظام الناصري ضمن هرم قِيَم السياسة الخارجية المصرية ونصيبه من التهديد الخارجي اثناء ازمة 1967، لحق به تعديل في السنوات الاخيرة من حياته. ويعبر عبدالناصر عن ذلك في جلسة مجلس الوزراء المصري يوم 1970/1/25 بقوله: «علمت اخيرا عن حديث دار بين ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل واحد الصحفيين الغربيين المعتدلين القريبين منه .. سأله الصحفي عن سبب تركيز امريكا واسرائيل علي شخصيا، فقال ايبان اننا نعمل وبتركيز شديد لاسقاط عبدالناصر لاننا مقتنعون انه بعد سقوطه سيهدأ الموقف في مصر وسيتغير لصالحنا، وذلك كما هدأت الأمور من قبل في اندونيسيا بعد سقوط سوكارنو وكما هدأت الامور ايضا في غانا بعد سقوط نكروما» (فريد، 1979 : 58).

ثالثا ـ ان القومية العربية ووحدة القوى الثورية والنظام الناصري كاهداف للسياسة الخارجية المصرية قد حظيت في مرحلة انخفاض الازمة بحوالي 86٪ من اجمالي التهديد الخارجي في ادراك عبدالناصر. وهكذا اصبح التكامل بين هذه الاهداف الثلاثة اكثر وضوحا في ادراك عبدالناصر بعد انتهاء الحرب، بينما كان التكامل واضحا بين وحدة القوى الثورية والنظام الناصري فقط في مرحلة بوادر الازمة اذ كان التهديد الموجه اليهما يمثل 89,5٪ من اجمالي التهديد في تلك المرحلة. وهكذا دخلت القومية العربية كهدف اساسي يستهدفه التهديد بعد انتهاء حرب يونيو في ادراك عبدالناصر بل وبنسبة اكبر من التهديد الموجه الى وحدة القوى الثورية. عبر عن ذلك الرئيس عبدالناصر ذاته في 1968/3/11، حين قال: «ان المعركة العربية هي معركة واحدة. وان المصير العربي هو مصير واحد. وان القومية العربية كانت دائما وستبقى هدفا للعدوان من اعداء القومية العربية» عبدالناصر(1973 :363). والجدير بالذكر أن المقصود بالقومية العربية في الخطاب الناصري لم يكن ذلك التيار الايديولوجي الذي يجمع اليه الانظمة العربية الراديكالية او الثورية فقط، بل هو المقومات الموضوعية لوحدة الامة العربية بكل ابنائها سواء في اقطار حكمتها انظمة راديكالية او في اقطار حكمتها أنظمة محافظة أو رجعية. وبينما قل ظهور مفهوم القوى الثورية العربية بعد حرب 1967، اصبح مفهوم القومية العربية هو الاطار الأوسع والاكثر ظهورا للحركة الناصرية في الدائرة العربية.

رابعا ـ ان التأثير الاقليمي والعالمي لمصر كان مستهدفا بالتهديد بشكل واضح في

ادراك عبدالناصر في مرحلة بوادر الازمة، أما في مرحلتي تصاعد الازمة وانخفاضها فقد اختفى ذكر ذلك الهدف من النصوص التي خلفها عبدالناصر ويدل ذلك على تضاؤل اهميته اثناء تصاعد الازمة، وبعد ان انتهت الحرب كذلك باحتلال جزء من ارض مصر وتهديد قيم واهداف اكثر اهمية منه.

الخلاصة

انشغلت هذه الورقة بعمل انشائي في مجال تطوير دراسة النصوص السياسية العربية باستخدام اداة التحليل الكمي لمحتوى تلك النصوص. وقد قامت المحاولة التنظيرية لهذه الورقة على بناء مقياس كمي لانماط الجملة في اللغة العربية يعطي لكل من تلك الانماط وزنا رقميا معينا الامر الذي يمكن من القياس الكمي لظاهرة مثل الادراك السياسي العربي. وبذلك تكون هذه الورقة قد حاولت التحرر من اسار الطرق الامريكية في التحليل الكمي للمحتوي وهي طرق لا تصلح لدراسة النصوص السياسية العربية لاختلاف اللغة العربية في مبناها وتركيبها عن اللغة الانجليزية. كذلك خرجت هذه الورقة عن نطاق الاقتصار على مستوى قياس التكرارات الذي اعتاده الادب السياسي العربي عند استخدامه للتحليل الكمي للمحتوى كأداة منهجية رئيسية، وتقدمت خطوة للأمام بابداعها مقياسا يحلل مستوى شدة Intensity الجملة العربية في تعبيرها عن المعنى المحمول في باطنها.

وباستخدام المقياس الذي تم بناؤه في دراستنا للادراك المصري للتهديد الخارجي في ازمة 1967 استخلصنا نتائج هامة يتمثل اهمها في تغير الادراك المصري لمصادر التهديد والمستهدف به وانماطه وقيم السياسة الخارجية المصرية المشمولة بالتهديد بتطور الازمة نفسها وانتقالها من مرحلة البوادر الى مرحلة التصاعد ثم الى مرحلة الانخفاض.

وقد نزعم انه يمكن تجريب مقياسنا في تحليل محتوى الاعمال الأدبية والنصوص الاجتماعية بنفس درجة كفاءة استخدامه في قياس وتحليل محتوى النصوص السياسية العربية. وعند هذه النقطة نوجه الدعوة للعلماء الاجتماعيين العرب حتى ينظروا في ذلك المقياس بعين فاحصة وناقدة تبين اوجه النقص والقصور فيه كما تسعى في ذات الوقت من اجل تعديله او تطويره او حتى اثبات عدم سلامة اسسه المنهجية وفروضه النظرية التي بني عليها. ولعل اسهام هذه الورقة الأساسي هو انها فتحت الباب امام جهود باحثين اخرين للسير في طريق بناء مقياس كمي معتبر ومصدوق يستخدم في الكثير من فروع العلم الاجتماعي لتحليل محتوى النصوص الاجتماعية العربية، وهو ميدان، رغم اهميته، لا يزال غير مطروق في أدبنا الاجتماعي العربي بدرجة كافية.

وتكتسب الدعوة التي توجهها هذه الورقة للباحثين العرب من اجل السعي في مجال بناء مقياس معتمد لتحليل محتوى النصوص الاجتماعية العربية، تكتسب تلك الدعوة اهميتها من حقيقة ان نتائج البحث الذي بين ايدينا، سواء في خصوص بناء المقياس او في شأن تطبيقه على مدركات القيادة المصرية اثناء أزمة 1967، تظل فرضيات او نتائج محكومة بحدود موضوع الدراسة ومنهاجيتها والمادة الخام التي اعتمد عليها التحليل. فعلى سبيل المثال قد يصعب افتراض ان الخطب التي القاها الرئيس عبدالناصر والأحاديث التي ادلى بها في فترة الازمة ـ وهي تمثل المادة الخام الاساسية للبحث ـ قد شملت كل ادراكاته خلال تلك الفترة، اذ قد تكون بعض ادراكاته غير معبر عنها في خطبه واحاديثه. ومن ثم يصبح ضروريا ان تتراكم المعرفة العلمية المنظمة حول الموضوع بقيام باحثين عرب آخرين بتقديم اسهاماتهم بشأنه والمقارنة بين نتائج تلك الابحاث وتقويمها وضبطها في محاولة لاقامة نظرية عربية في هذا المجال.

الهوامش

1) يعتمد هذا البحث على اطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (علوي، 1981)، وان كان قد تم ادخال بعض التعديل والتطوير في الصياغة والتفسير لغرض النشر. ولقد جاءت متغيرات النموذج النظري الذي قام عليه بناء مقياسنا المقترح مشتقة أساسا من بيئة أزمة مايو/ يونيو عام 1967.

2) انظر : North et al., 1968

3) أخذنا تلك الفروض عن عدد من دراسات الأزمة الدولية. ونحيل القارىء الى أهم المصادر في هذا الشأن وهي : Herman, C. F. (1972) International Crises: Insights from Behavioral Research. New York: Free Press. pp. 139-162, 167-186, 283-290, 298-303.

4) المقصود بكلمة التقديري في هذا الصدد لاينصرف الى كونه تحليلا يعتمد على التقدير الذاتي، ولكنه يعني تقريرا لوزن الجملة يتم وفقا لأسس وقواعد موضوعية مثلما يتحدد وزن السلعة في السوق ـ أو يتقرر ثمنها ـ وفقا لقوانين اقتصادية موضوعية.

5) يلاحظ أن الدراسات العربية التي استخدمت التحليل الكمي للمضمون قد وقفت عند مستوى قياس التكرارات.

6) يعبر الباحث عن شكره وتقديره للاستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي الأستاذ بقسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، الذي لولا مساعدته لما قدر لهذه المرحلة من بناء مقياسنا أن تتم.

7) جاء في مفتاح العلوم للامام السكاكي في تقديم الجملة الخبرية التقريرية على الجملة الشرطية مايلي: «وإنما قدمت الخبرية على الشرطية، لما سبق في علم المعاني، ان الجملة الشرطية خبرية مخصوصة، والمخصوص متأخر عن المطلق».
راجع السكاكي، مفتاح العلوم. ضبطه وشرحه نعيم زرزور. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، 1983، : 441.

8) جاء في النحو المصفى للدكتور محمد عيد أن معنى «التوكيد» أو «التأكيد» في اللغة ـ والأولى أكثر شهرة في الفصحى ـ هو التثبيت والتقوية. ويقصد النحاة بالتوكيد استخدام طرق خاصة لتقوية الكلام السابق وتثبيته سواء باعادة استخدام اللفظ نفسه أم استعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى ودفع الشبه عنه. وقد ورد التوكيد في اللغة على صورتين: صورة التوكيد اللفظي، وصور التوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي هو اعادة اللفظ الأول بعينه، أى أن يعاد المؤكد نطقا ومعنى، بقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو عدم الاعتناء. أما التوكيد المعنوي فهو تثبيت معنى المتبوع بدفع الاحتمالات عنه وذلك باستعمال الفاظ التوكيد المعنوي التي تصنف في مجموعات أربع هي:

أ ـ النفس والعين كأن تقول (اجتمع الرؤساء العرب أنفسهم).

ب ـ كلا وكلتا كأن تقول (زرت صديقي كليهما).

جـ ـ كل وجميع كأن تقول (حضر المدعوون كلهم).

د ـ اجمع وما تفرع عنه، أى جمعاء وأجمعون وجمع، التي تستعمل في الغالب لتوكيد التوكيد كقول الحق في القرآن الكريم (فسجد الملائكة كلهم أجمعون).

أنظر د. محمد عيد، النحو المصفى. القاهرة: مكتبة الشباب، 1985، ص ص. 586-594.

9) بدأت بوادر أزمة 1967 بالعدوان الجوي الاسرائيلي على سوريا في 1967/4/7، واستمرت حتى بداية مرحلة تصعيد الأزمة بواسطة اسرائيل في 1967/5/12 حين تكررت التهديدات الاسرائيلية بغزو سوريا واحتلال دمشق. وقد استمرت الأزمة في التصاعد حتى نشبت الحرب العربية الاسرائيلية في 1967/6/5. ثم بدأت مرحلة هبوط الأزمة منذ 1967/6/9 بقبول الأطراف المختلفة لقرار مجلس الأمن القاضي بايقاف اطلاق النار. وامتدت تلك المرحلة حتى 1967/11/22 وهو يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي الشهير رقم 242 وقبول أطراف الأزمة به.

10) جاء في خطاب عبدالناصر في 1967/11/22 «. . . وفي وقت من الأوقات بعد النكسة كانت خطوطنا غير قادرة على صد الهجوم، وكانت سماؤنا مكشوفة، مصانعنا، مدننا، قرانا كانت كلها مكشوفة للعدو. . . ومن الواجب علينا أن نفهم أن العدو يشن حملة حرب نفسية ضدنا على أوسع نطاق وعلى أحدث الأساليب. . .» راجع (عبدالناصر، 1973 : 289 ، 294).

11) راجع بشأن قضية المعلومات السورية والسوفيتية الخاصة بالحشود العسكرية الاسرائيلية على الحدود مع سوريا، (علوي، 1981 : 179-180 ، 190 - 191).

12) تم استخلاص هذا التصور لقيم وأهداف السياسة الخارجية المصرية من تحليل كيفي لمضمون خطب وأحاديث عبدالناصر الواردة في كتاب وثائق عبدالناصر يناير 1967 ـ ديسمبر 1968 الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام 1973.

المصادر العربية

السكاكي.

1983 الامام ابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي، «مفتاح العلوم» ضبطه وشرحه نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية.

ربيع ، ر.
1973 نظرية الرأى العام. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

سالم ، ن .
1978 صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة. القاهـرة: معهد البحـوث والدراسات العربية.

سرحان ، أ. ع.
1983 مقدمة في طرق التحليل الاحصائي. القاهرة: دار الكتب الجامعية.

سليم، م. أ.
1983 التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علوي، م.
1981 «سلوك مصر الدولي أثناء أزمة مايو/ يونيو 1967». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

عيد، م.
1985 النحو المصفى. القاهرة: مكتبة الشباب.

فريد، ع.
1979 من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية، (1967-1970). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عبدالناصر
1973 وثائق عبدالناصر: خطب، أحاديث، تصريحات يناير 1967 ـ ديسمبر 1968.القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصادر الأجنبية

Boulding, K.
1956 The Image. Ann Arbour, MI: University of Michigan Press.

1961 "National Images and International Systems." pp. 391-398 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York : Free Press of Glencoe.

Hoel, P.G.
1967 Elementary Statistics. New York: John Wiley.

Holsti, O.
1962 "The Belief System and National Images." Journal of Conflict Resolution 6 (3): 244-252

1968 "Evaluative Assertion Analysis". pp. 91 - 102 in R. North et al., Content Analysis. Evanston. IL: Northwestern University Press.

North, R.C., Holsti, O., Zaninovich, M. & Zinnes, D.
1968 Content Analysis: A Handbook with Application for the Study of International Crisis. Evanston, IL: Northwestern University Press.

Sprout, H. & Sprout, M.
1961 "Environmental Factors in the Study of International Politics." pp. 106 - 119 in J. Rosenau (Ed.), International Politics and Foreign Policy. New York: Free Press of Glencoe.

Zinnes, D.
1968 "Pair Comparison Scaling in International Relations." pp. 79-89 in R. North et al., Content Analysis. Evanston, IL: Northwestern University Press.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

1- القرن الهجري الخامس عشر
2- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
3- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
4- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

Proposed Scale for Measuring Arab Political Perception: Case of the Egyptian Perception of Threat During the 1967 Crisis

Mostafa-Elwi Saif

This paper contributes to the construction of an Arab methodology of quantitative content analysis, necessary because Western traditions of content analysis are not applicable to the study of Arab political documents, mainly due to the unique structure and usage of the Arab language. The paper constructs a scale based on a typology of sentence types in Arabic, each type being given a certain quantitative weight. This scale is then applied to measure and analyze Nasser's perception of the different aspects of foreign threat during the May - June 1967 crisis, namely the sources, targets and types of threat as well as the Egyptian policy values threatened. The most significant finding is that Nasser's perception of threat developed and changed as the crisis evolved. To date this methodological scale has been applied to limited data, and other social scientists are encouraged to participate in widening the scope of this research.